



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

حالة المعابر في قطاع غزة

2022/10/31 – 2022/10/01

تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي فرض حصارها غير الإنساني وغير القانوني على قطاع غزة للعام السادس عشر على التوالي. وينعكس ذلك على حياة أكثر من مليوني فلسطيني، ويحرم معظمهم من حرية التنقل والوصول إلى بقية أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة والعالم الخارجي. وأفضى استمرار الحصار إلى تراجع نوعية الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات المياه والصرف الصحي المتاحة في قطاع غزة. كما تحد القيود المفروضة على حركة الأفراد من إمكانية حصول آلاف المرضى على العلاج الطبي غير المتوفر في مستشفيات القطاع.

وما زالت السلطات المحتلة تحظر توريد 62 صنفاً، تعتبرها مواداً مزدوجة الاستخدام، وتحتوي هذه الأصناف على مئات السلع الأساسية، التي يساهم حظر توريدها في تدهور الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة. وقد ترتب على استمرار الحصار تدهور كارثي في الأوضاع الإنسانية لآلاف الأسر، حيث بلغت نسبة البطالة 44%¹، وأصبح أكثر من نصف سكان القطاع فقراء 60%²، فيما يصنف أكثر من 68.5% منهم غير آمن غذائياً³. ويعتمد 80% من سكان قطاع غزة على المساعدات الدولية⁴.

وقد أغلقت سلطات الاحتلال الإسرائيلية معبري قطاع غزة "إيرز وكرم أبو سالم" خلال الفترة التي تغطيها النشرة، مدة 15 يوماً، منها 9 أيام عطلة أسبوعية، يومي الجمعة والسبت. و6 أيام بمناسبة الأعياد اليهودية.

القيود على حركة الأفراد

تفرض سلطات الاحتلال الإسرائيلية قيوداً مشددة على معبر بيت حانون "إيرز" وتمنع معظم سكان القطاع من السفر، فيما تسمح لفئات محدودة بالمرور، وذلك بعد اجتياز عملية الفحص الأمني. ويعتبر ذلك حرماناً للمواطنين من حقهم في التنقل الذي كفلته لهم المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. كما تفرض قيوداً على الاحتياجات التي يُسمح للمسافر عبر معبر بيت حانون "إيرز"، باصطحابها معه أثناء اجتياز المعبر، ومن ضمن هذه القيود منع حيازة الأجهزة الإلكترونية والكهربائية ومواد التجميل والمواد الغذائية، كما يمنع المسافرون من وضع احتياجاتهم في حقائب ذات عجلات.

1 "الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة، للربع الثاني من العام 2022"، 8 أغسطس 2022.

2 البنك الدولي "تقرير الرصد الاقتصادي المقدم إلى لجنة الاتصال المخصصة"، 10 مايو 2022.

3 التقرير القطري لبرنامج الأغذية العالمي، منشور في يونيو 2022، https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-0000141238/download/?_ga=2.83881430.1762346914.1661075359-1455307423.1643703786

4 تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات في اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة 8 أغسطس 2022.



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

وفقاً لمصادر الهيئة العامة للشئون المدنية، فقد سمحت السلطات الإسرائيلية خلال شهر أكتوبر 2022 لـ 41369 شخصاً بمغادرة قطاع غزة عبر معبر بيت حانون "ايرز"، فيما عاد إلى القطاع 37324 شخصاً.

جدول رقم (01): إحصائية حركة الأفراد عبر معبر بيت حانون "ايرز" لشهر أكتوبر 2022

الفئة	مغادرة	عودة
التجار	36704	32903
كبار رجال الأعمال	107	110
حاجات شخصية	735	744
المرضى	1388	1166
منظمات دولية	507	584
فلسطينيو 1948	209	202
سفر عبر الجسر	447	436
زيارات أسرى	52	52
معتقلو حدود أو بحر	0	5

الهيئة العامة للشئون المدنية

القيود على سفر المرضى:

عرقلت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلال شهر أكتوبر سفر 530 مريضاً من المحولين للعلاج في مستشفيات الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة، أو المستشفيات الإسرائيلية، وذلك من أصل 1723 طلب تصريح مرور للعلاج، أي ما نسبته (30.7%) من إجمالي الطلبات المقدمة، فيما سمحت بمرور 1193 مريضاً.

ورغم إعلان السلطات المحتلة أنها تسمح بمرور المرضى، فقد رفضت الاستجابة لعشرات الطلبات التي قدمتها دائرة التنسيق والارتباط في وزارة الصحة لمرضى يعانون من أمراض خطيرة، تم تحويلهم للعلاج في مستشفيات الضفة الغربية بما فيها القدس المحتلة أو المستشفيات الإسرائيلية. وخلال شهر أكتوبر 2022، رفضت سلطات الاحتلال 10 طلبات لأسباب أمنية، ولم ترد على 58 طلباً، كما أخرجت الردود (تحت الدراسة) على 374 طلباً، فيما طلبت مريضين تغيير مرافقيهم، كما طلبت من 39 مريضاً الحصول على موعد جديد. وتمنع هذه القيود المرضى من التمتع بحقوقهم في الحصول على أعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه والذي كفلته لهم المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

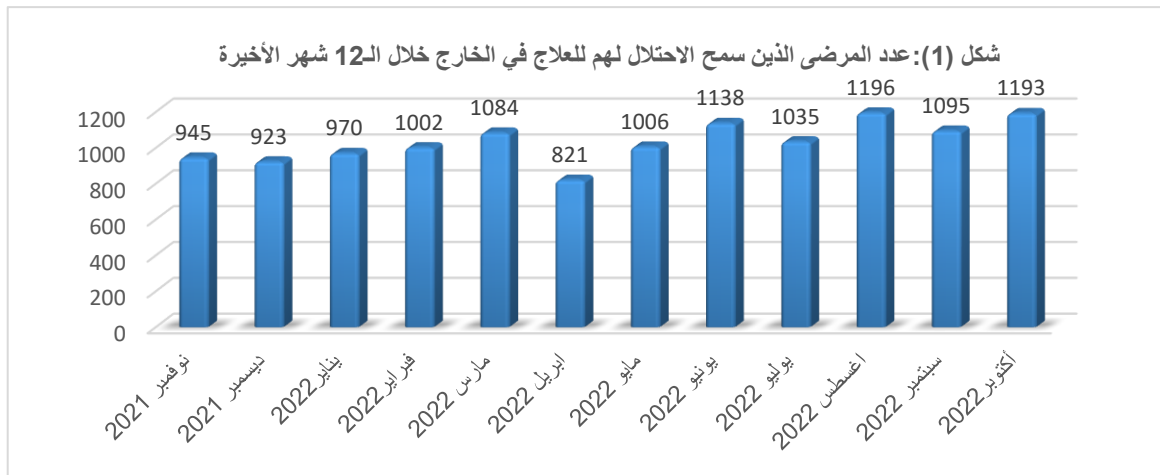
وفيما يلي جدول يوضح إحصائية نتائج طلبات التصاريح للعلاج

جدول رقم (02): إحصائية نتائج طلبات السفر للعلاج خلال أكتوبر 2022

نوع النتيجة	العدد	النسبة
لا يوجد رد	58	3.3%
تحت الدراسة	374	21.7%

موافقة	1193	69.2%
مرفوض	10	0.5%
تغيير مرافق	2	0.1%
بانتظار المقابلة	2	0.1%
طلب جديد	39	2.2%
علاج محلي	6	0.3%
الغي من المستشفى	37	2.1%
تقرير طبي جديد	2	0.1%
المجموع الكلي	1723	100%

دائرة التنسيق والارتباط في وزارة الصحة



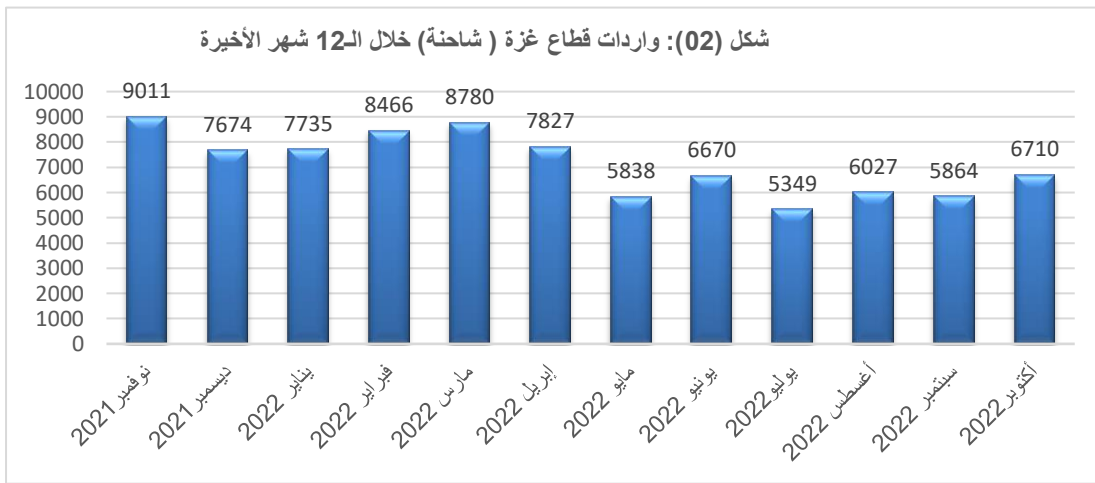
تمنع سلطات الاحتلال الإسرائيلية ذوي أكثر من 100 معتقل من أصل حوالي 200 معتقل من قطاع غزة في السجون الإسرائيلية من قطاع غزة من زيارة أبنائهم في السجون الإسرائيلية منذ خمسة أعوام، فيما سمحت سلطات الاحتلال خلال شهر أكتوبر لـ 52 شخص من ذوي المعتقلين الفلسطينيين بزيارة 28 معتقلاً. ويُعتبر ذلك انتهاكاً لحق المعتقلين في الزيارات العائلية، والذي كفلته قواعد القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، حيث تنص المادة 116 من الاتفاقية على ضرورة السماح لكل معتقل باستقبال أقاربه، على فترات منتظمة، وبقدر الاستطاعة وخاصة في حالة وفاة أحد الأقارب أو إصابته بمرض خطير.

القيود على حركة البضائع والسلع

تفرض سلطات الاحتلال الإسرائيلية قيوداً مشددة على حركة البضائع والسلع الصادرة والواردة من وإلى قطاع غزة، وقد تسبب ذلك في تدهور الحقوق الاقتصادية للمواطنين، حيث ارتفعت معدلات البطالة، والفقر، وانعدام الأمن الغذائي. كما قوض الحصار الإسرائيلي فرص الاستثمار والتطوير والنهوض بالاقتصاد الفلسطيني. ويعتبر ذلك انتهاكاً للقانون الدولي الذي يوجب على سلطات الاحتلال بموجب المادة 55 من اتفاقية جنيف الرابعة أن تعمل، بأقصى ما تسمح به وسائلها، على تزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية، ومن واجبها على الأخص أن تستورد ما يلزم من الأغذية والمهمات الطبية وغيرها إذا كانت موارد الأراضي المحتلة غير كافية.

واردات قطاع غزة:

رغم استمرار فرض القيود المشددة على توريد السلع إلى قطاع غزة، سمحت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلال شهر أكتوبر بتوريد 6710 شاحنة، منها 420 شاحنة مساعدات، 504 شاحنة محروقات، و5786 شاحنة سلع وبضائع للقطاع الخاص، وذلك وفقاً لوزارة الاقتصاد الوطني في غزة. وخلال نفس الفترة، تم توريد 4824 شاحنة من معبر رفح، تحتوي 476 شاحنة منها على المحروقات، 4348 شاحنة سلع وبضائع للقطاع الخاص.



وتواصل سلطات الاحتلال فرض القيود المشددة على توريد 62 صنفاً تعتبرها "مواد مزدوجة الاستخدام*"، وتحتوي هذه الأصناف على منات السلع والمواد الأساسية. وتعتبر المواد المدرجة على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام أساسية لحياة السكان، ويساهم فرض القيود على توريدها في تدهور أوضاع البنية التحتية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، والصحية، والتعليمية. ومن هذه المواد: معدات الاتصال، المضخات، مولدات

الكهرباء الكبيرة، القضبان الحديدية، أنابيب الحديد بجميع أقطارها، أجهزة لحام المعادن، قضبان الصهر المستخدمة في اللحام، أنواع متعددة من الأخشاب، أجهزة UPS التي تحمي الأجهزة الكهربائية من الضرر عند انقطاع التيار الكهربائي بشكل مفاجئ، أجهزة التصوير بالأشعة السينية، الرافعات والمعدات الثقيلة، والمصاعد الكهربائية، وأنواع من البطاريات، والعديد من أصناف الأسمدة⁵.

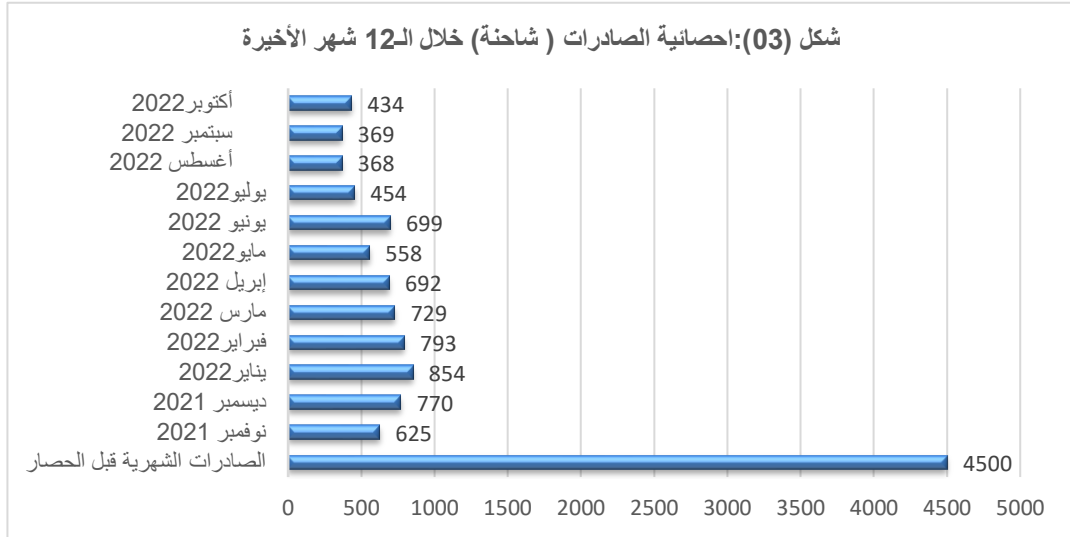
صادرات قطاع غزة:

تفرض سلطات الاحتلال الإسرائيلية قيوداً مشددة على صادرات قطاع غزة نحو الضفة الغربية بما فيها القدس المحتلة أو إسرائيل والعالم الخارجي. وفي استثناء محدود سمحت السلطات المحتلة خلال شهر أكتوبر بتصدير 434 شاحنة،

* تدعي السلطات الإسرائيلية المحتلة أن هذه المواد رغم استخدامها لأغراض مدنية، يمكن أن تستخدم في تطوير القدرات القتالية للمقاومة الفلسطينية

⁵ قائمة المواد المحظورة http://gisha.org/UserFiles/File/LegalDocuments/procedures/merchandise/170ar_full_list.pdf

منها 174 شاحنة إلى الضفة الغربية، 112 شاحنة إلى إسرائيل، و 148 شاحنة إلى جمهورية مصر، فيما لم تسمح بتطبيع أي شاحنة إلى العالم الخارجي، وفقاً لوزارة الاقتصاد الوطني. وتحتوي الشاحنات المصدرة على منتجات زراعية، أثاث، جلود مواشي، خردة المنيوم، وملابس، وأثاث. وتعادل صادرات شهر أكتوبر ما نسبته 9.6% من حجم الصادرات الشهرية قبل فرض الحصار في يونيو 2007، والتي كانت تبلغ نحو 4500 شاحنة شهرياً.



الحركة على معبر رفح البري

تمكن خلال شهر أكتوبر 13307 مواطناً من مغادرة قطاع غزة عبر معبر رفح البري، وعاد إليه 9231 مواطناً، وقد أعادت السلطات المصرية 474 مواطناً، وذلك وفقاً لمعلومات هيئة المعابر والحدود. ويعاني المسافرون العائدون إلى قطاع غزة من إجراءات تفتيش طويلة ومعقدة ومتكررة وغير مبررة.

هذا المشروع بدعم من



الاتحاد الأوروبي



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

"تم إصدار هذه النشرة بدعم من الاتحاد الأوروبي. إن محتويات هذه النشرة هي من مسؤولية المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ولا تعكس بأي شكل من الأشكال وجهة نظر الاتحاد الأوروبي."